فوق الطاولة

فراس القاضي

كم «سيراميك» في حياتنا؟

ما كُشف عقب قرار إعادة السماح باستيراد السيراميك يستحق التوقف عنده مطولاً، لأنه قد يفتح الباب على مراجعات لمواد كثيرة، نشتريها ونوافق على ارتفاع أسعارها مرغمين تحت أعذار ارتفاع أسعار الوقود وقلة القطع الأجنبي وصعوبة الاستيراد والعقوبات وغيرا من الأسباب التي حفظها كل أفراد الشعب السوري، لكن هل يعرف أحد منّا التكلفة الحقيقية لهذه المواد ونسب الأرباح؟ قطعاً لا، إلا قلة قليلة جداً، هم المنتجون ومن يعمل ويتعامل معهم فقط.

فبعد الاعتراض من أصحاب معامل السيراميك، ردت غرفة تجارة ريف دمشق (صاحبة مقترح السماح بالاستيراد)، ومن ثم اللجنة الاقتصادية «بجلالة قدرها» على المصنعين بأن السيراميك المنتج محلياً أغلى من المستورد بستة أو سبعة أضعاف!!!

نعرف جيداً أن أسعار الوقود مرتفعة جداً في السوق السوداء التي يقول منتجو كل المواد تقريباً إنهم يشترون وقود تشغيل معاملهم منها، ونعلم أن أسعار الكهرباء الصناعية مرتفعة، والمواد الأولية المستوردة مرتفعة الثمن أيضاً، ولا ننكر أبداً أن هذه التكلفة المرتفعة والمرتفعة جداً أحياناً تجبر أصحاب المنتج المحلي على رفع أسعارهم لتعويض مدخلات الإنتاج، لكن بأسوأ كوابيسنا لم نتوقع أن يكون الفرق بين المحلي والمستورد سبعة أضعاف! هذا من ناحية السعر، لأنه ورد في رد غرفة التجارة واللجنة الاقتصادية أن الأمر لا يتعلق بالسعر فقط، بل بالجودة المنخفضة للسيراميك المحلي، إضافة إلى افتقاد أسواقنا أنواعاً ومقاسات معينة.

يعني «بالألم نشرح» كما يقال بالعامية، القصة كالتالي:

نحن مجبرون على شراء سيراميك وطني بأنواع ومقاسات معينة فقط، وبجودة منخفضة، وبسعر يفوق سعر السيراميك الأجنبي الأعلى جودة بسبعة أضعاف!

بعد الكلام السابق، من الطبيعي أن يتوجه الغضب باتجاه مصنعي هذه المادة وتجارها، وهذا غضب منقوص بعض الشيء، إذ إن هناك جهة أخرى يجب أن توجه الأسئلة للمصنعين والمنتجين، وليس نحن، وهي اللجنة الاقتصادية التي أصدرت التوصية والحكومة التي وافقت عليها.

في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مديرية اسمها مديرية الأسعار، من مهامها وضع هوامش الربح للمستوردين والمنتجين، ونسب هوامش الربح — حسب أكثر من تصريح لمدير المديرية — للصناعيين لا تتجاوز ١٠ بالمئة لأنه ربح صناعي، وتتم كالتالي:

يضع الصناعي أو التاجر بيان تكلفة منتجه تضاف إليها التكاليف، ثم يودعها لدى وزارة التجارة الداخلية، وفي حال كانت نسبة هامش الربح المحددة غير كافية، تقوم لجان التسعير المركزية والفرعية باعتماد التكاليف الحقيقية أينما كانت (صناعياً وتاجراً) وتضاف إليها نسب الربح.

وتتم دراسة هامش الربح وفق تكاليف الإنتاج الكلية مع إضافة تكاليف المحروقات، كما أن نسب الأرباح توضع بالتنسيق والتشارك مع الفعاليات في القطاع الخاص سواء كانت صناعية أم تجارية، وبنود التكلفة تُدرس ضمن لجنة التسعير المركزية بحضور ممثلين عن اتحاد غرف الصناعة والتجارة.

أي إن تسعير السيراميك يتم بعلم الحكومة والجهة المختصة، وهامش الربح يحدد منهما، ويفترض أن في هذه الجهات مختصين متابعين لكل ما يتعلق بالمواد المستهلكة محلياً، لمعرفة فروقات الأسعار والجودة بينها وبين بقية الدول، وكل كبيرة وصغيرة تتعلق بها، فكيف لم ينتبه كل هؤلاء إلى فرق الجودة وفرق السعر الخيالي بين السيراميك المحلي والمستورد حتى الآن؟ بل ربما لولا رفع المقترح من غرفة تجارة ريف دمشق لبقي الأمر على ما هو عليه.

متى سينتهي هذا الصراع أو الجدل البيزنطي أو التخبط أو الضياع بين فتح أبواب الاستيراد وبين حمائية المنتج المحلي؟ ومتى ستوضع أسس تجعل الأمرين متاحين أو تحدد أحدهما في سياق نظام اقتصادي ثابت ولو لمرحلة معينة؟

ويبقى السؤال الأهم والأكبر هو التالي: ماذا عن بقية السلع؟ وما أدرانا أن ما نشتريه وربما يُقدم له الدعم تحت شعار (دعم المنتج الوطني) لا يستغلنا ويستغل الشعار ويبيعنا السلع بأضعاف مضاعفة رغم ضعف قدرتنا الشرائية الشديد؟

اللجنة الاقتصادية ترفع أسعار الأسمدة ثلاثة أضعاف

مدير في الزراعي لـ«الوطن»: نحن جهة منفذة والحكومة هي من يقر الأسعار ورغم الارتفاع لا تزال الأسمدة مدعومة

عبد الهادي شباط

رفعت اللجنة الاقتصادية أسعار الأسمدة للموسم الحالي ليصبح مبيع طن سماد اليوريا ٨ ملايين ليرة بدلاً من ٣ ملايين طن بواقع زيادة ٢٦٦ بالمئة عما كان عليه سعر المبيع في العام الماضي، ورفعت أسعار السوبر فوسفات وسماد كالينترو لحدود ثلاثة أضعاف مبيعه في العام الماضي لتصبح الأسعار ٦ ملايين ليرة لطن السوبر فوسفات (٢٦ بالمئة) بدلاً من ٢ مليون ليرة وسعر مبيع سماد كالينترو (٢٦ بالمئة) بـ٥ ملايين ليرة بدلاً من ١,٦٥٠ مليون ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر مدير في المصرف الزراعي أنه رغم الأسعار الجديدة لا تزال أسعار الأسمدة مدعومة مقارنة مع السوق السوداء التي وصلت بها أسعار طن اليوريا لأكثر من ١٠ ملايين ليرة وفي بعض المحافظات لـ١٣ مليوناً، في حين وصل مبيع اليوريا في الأذاقية لحدود ١٧ مليون ليرة في الحالات التي يشتري بها المزارع كميات بسيطة (مئات الكيلوات)، وفي المحصلة بين أن ملف دعم الأسمدة يناقش على مستوى الحكومة والمصرف الزراعي جهة تنفيذية وبحال إقرار دعم سيقوم صندوق الدعم الزراعي في وزارة الزراعة بتسديد الفروقات للمصرف الزراعي لضمان عدم تعرض المصرف للخسارة.

وعن إمكانية تأمين هذه الأسمدة محلياً من خلال معامل الأسمدة المحلية، بين أنه تم إجراء حوارات في هذا الخصوص مع معامل محلية، لكن قيم الأسعار التي قدموها أعلى من أسعار الأسمدة المستوردة ومثال على ذلك تم تقديم عرض لسعر طن سماد اليوريا بـ٧,٩ ملايين ليرة من أرض المعمل ومع احتساب عمليات النقل والشحن والعمالة ستصل كلفة الطن لحدود ٩ ملايين ليرة، وهو أعلى من قيم أسعار الطن المستورد الذي تم تأمينه عبر المقايضة، على حين تم تقديم عرض سعري بحدود ٩,٥ ملايين ليرة لطن السوبر فوسفات من أرض المعمل والذي سيصل لحدود ١١ مليون ليرة بعد احتساب كلف النقل والشحن.

وعن الكميات التي وصلت من العقد الذي أبرم مع إحدى الدول الصديقة لتأمين ٥٠ ألف طن بين أنه لم تصل حتى تاريخه سوى باخرة واحدة على متنها أقل من ٥ آلاف طن من اليوريا، على حين يتعذر وصول بقية البواخر بسبب ظروف الطقس، علماً أن هناك باخرتين حمولتهما تزيد على ١٦ ألف طن بانتظار تحسن الطقس للإبحار نحو المرافئ السورية.

وعن حاجة السوق المحلية كانت «الوطن» نشرت في وقت سابق أن تقديرات الزراعة تفيد بالحاجة لنحو ١٠٠ ألف طن من أسمدة اليوريا لمحصول القمح وحده، وفي المحصلة فإن كامل العقد الذي يتم العمل على توريده (٥٠) ألف طن لا يسد أكثر من ٥٠ بالمئة من حاجة زراعة القمح وحدها.

بينما توضح وزارة الزراعة والمصرف الزراعي الاستمرار في العمل لتأمين كميات إضافية وبقية الاحتياجات من خلال إبرام تعاقدات جديدة وفق المتاح وأن ذلك يأتي على التوازي مع تأمين نحو ٢٥ ألف طن من أسمدة سوبر الفوسفات عبر التعاقد عليها.

ويجمع العاملون في القطاع الزراعي على أن عدم توافر مستلزمات الإنتاج وتخفيض أسعارها هو من أكبر المشكلات التي تواجه العمل الحكومي وتهدد بتراجع الإنتاج الزراعي وخاصة أن الكثير من الفلاحين لم يعودوا قادرين على تأمين هذه المستلزمات وارتفاع أسعارها وخاصة في السوق السوداء.

وربما حملت كميات الإنتاج في موسم العام الماضي دلالات واضحة على خطورة تراجع معدلات الإنتاج وخاصة في المحاصيل الأساسية مثل القمح وذلك على التوازي مع تراجع معدلات الإنتاج الحيواني الحاصل في شق الإنتاج الحيواني وتراجع قطاع الدواجن الذي يعتبر الكثير من المتابعين له أنه دخل مرحلة الانهيار بسبب ارتفاع مدخلات الإنتاج وعدم توافرها.

..و«اتحاد الفلاحين» لـ«الوطن»: القرار عبء على الفلاح ومنعكساته سلبية

هناء غانم

أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن قرار الحكومة برفع أسعار مبيع الأسمدة له منعكسات سلبية على الفلاح، مشيراً إلى أنه ليس هناك رضا من الفلاحين في المحافظات عن السعر، لأن تأمين مادة السماد يشكل عبئاً على الفلاح الذي باتت التكاليف المرتفعة لتأمين المستلزمات الزراعية ترهقه بسبب ارتفاع أسعارها.

واعتبر الخليف أن ما تقدمه الحكومة من السماد لا يكفي حاجة الفلاح، ما يجعله يلجأ إلى شرائها بأسعار السوق السوداء وخاصة أن المادة متسودة ما يجعله خاسراً في أغلب المحاصيل، مطالباً بدعم الفلاح والوقوف معه، لافتاً إلى أن السعر التأشيري للقمح غير مناسب أيضاً في حال ارتفاع تكلفة زراعته.

وحول إيصال المازوت الزراعي إلى الفلاح أكد الخليف أنه تم إدراج بند مازوت زراعي إلى برنامج (وين) لتحدد الكميات المستحقة وفق المساحة المنظمة والفترة المتاحة للاستلام، لافتاً إلى أن هناك فلاحين تأخروا في تقديم الكشف الحسي للوحدات الإرشادية للحصول على الكميات المخصصة من المازوت الزراعي لاسيما في محافظة دير الزور حيث يختلف الوضع لأن هناك جمعيات الري الحكومي الجماعي ويطالبون بأن تكون البطاقة باسم الجمعية لاستلام مخصصاتهم.

هل يمكن أن تكون «السورية للتجارة» مصدّراً ناجحاً؟

هزاع لـ«الوطن»: كميات التصدير مفتوحة ومستمرون حتى نهاية الموسم

جلنار العلي

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدء مؤسسة السورية للتجارة بتصدير الحمضيات المسوقة من الفلاحين، بعد فرزها وتوضيبها بمراكز فرز المؤسسة في محافظتي اللاذقية وطرطوس (في برادات المؤسسة)، وذلك لتسويق أكبر قدر من الحمضيات لهذا الموسم حسب الإمكانات المتوافرة.

وحول ذلك، بيّن مدير مؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع أن المؤسسة بدأت بتصدير الحمضيات إلى الدول المجاورة بدءاً من يوم الخميس الماضي، حيث جرى تجهيز نحو ثلاثة برادات خلال يومين فقط، لافتاً في تصريح لـ«الوطن» إلى أن عمليات التصدير تتم عبر آليات المؤسسة، وذلك من خلال مراكز الفرز والتوضيب العائدة لها، علماً أن عمليات التصدير لجميع الأصناف ذات النخب الأول ستستمر حتى نهاية الموسم الحالي، إلى جانب عمليات التسويق الداخلي للمحصول بعد استلامه من الفلاحين، لتوزيعه على صالات المؤسسة على مستوى جميع الفروع.

وفي السياق، أشار هزاع إلى أنه لم يتم تحديد أي كميات للتصدير بل ستكون مفتوحة، وأن المؤسسة قدرت الكميات التي ستصدر بما لا يقل عن ٥٠٠- ١٠٠٠ طن من كل صنف، حيث يزيد عدد أصناف الحمضيات على عشرة أصناف، معتبراً أن عملية تسويق الحمضيات كانت تواجه إشكالية كبيرة في السنوات السابقة لأن السوق المحلية لا تستوعب كل الكميات المنتجة من الحمضيات، إذ يصل حجم إنتاج محافظتي طرطوس واللاذقية إلى ٨٠٠ ألف طن، وحاجة السوق لا تزيد على ٢٠٠ ألف طن، لذا ظهرت الحاجة إلى افتتاح المزيد من الأسواق الخارجية، إلى جانب ما يصدره القطاع الخاص، ولكن الفرق أن السورية للتجارة تستجر الكميات من الفلاح مباشرة، ما يحافظ على أرباح الفلاح ويحول دون تعرّضه للخسائر، كشق مهم جداً بالنسبة للتوجه الحكومي.

وأكد هزاع وجود دعم كبير من رئاسة مجلس الوزراء من حيث تقديم جميع التسهيلات والموافقات اللازمة لعمليات التصدير عن طريق المؤسسة، وتزويدها بآليات حقلية عن طريق وزارة الأشغال العامة والإسكان للتسويق الداخلي، إضافة إلى منح سلفة تقدر قيمتها بـ٧ مليارات ليرة.

.. وأول براد حمضيات للعراق من طرطوس

مدير الفرع لـ«الوطن»: المتوقع أكثر من مئة براد

ريا أحمد

انطلق يوم الخميس الفائت البراد الأول المصدر للحمضيات من محافظة طرطوس إلى دولة العراق محملاً بنحو ٣٠ طناً من الحمضيات المنوعة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أشار مدير السورية للتجارة في طرطوس محمود صقرين إلى أن البراد الأول للحمضيات توجه صباح يوم الخميس الفائت إلى العراق بناء على عقد موقع بين المؤسسة العامة للسورية للتجارة والطرف المستورد، والذي يتضمن تشكيلة من الحمضيات بمعظمها من نوع أبو صرة، إضافة إلى الحامض والكرمنتينا والبوميلي والكريفون بوزن يصل إلى ٣٠ طناً، حيث من المتوقع تصدير ما يزيد على مئة براد حمضيات بوجهات مختلفة.

ولفت إلى أنه ضمن عملية تسويق الحمضيات في السورية للتجارة في طرطوس فإن الفرع لديه عملية شراء مباشر مستمرة من الفلاح ليقوم الفرع أيضاً بنقلها من أراضي المزارعين ومن ثم تغليفها وتوضيبها ليتم تسويقها داخلياً وخارجياً، وبالتالي فإن الحمضيات المصدرة هي من توضيب وتغليف فرع السورية في طرطوس ضمن مركزي سهل ميعار والدريكيش بنخب أول وبأوزان دقيقة، إضافة إلى أن البراد المصدر تعود ملكيته أيضاً للسورية للتجارة.

وأشار إلى أن الحمضيات السورية تتمتع بمواصفات جيدة جداً حيث يتم اعتماد نظام المكافحة المتكاملة وبالتالي عدم وجود أثر للمبيدات إلى جانب طبيعة المناخ التي تعطي الطعم والذوق المميزين لها.

بالمقابل أوضح مدير التسويق في اتحاد الفلاحين في طرطوس مصطفى مالك أن الاتحاد سيعد مذكرة تطالب بإبلاغ الفلاحين بإمكانية تسويق وتصدير منتجاتهم من الحمضيات لتعود المنفعة على الجميع لأن الكثير منهم لم يتم إبلاغهم بذلك ونحن نريد التعامل بسواسية مع جميع الفلاحين، علماً أنه يوجد لدى الاتحاد لجنة مشكلة لمتابعة تسويق الحمضيات وكان يجب إبلاغها بذلك.

يذكر أن رئاسة الحكومة السورية كانت قد أعطت المؤسسة العامة للسورية للتجارة سلفة بمقدار ٧ مليارات ليرة لتسويق الحمضيات داخلياً وخارجياً من محافظتي طرطوس واللاذقية والبالغ إنتاجهما ٨٢٥ ألف طن.

معظم صادرات سورية من الألبان تذهب إلى الإمارات والعراق

السواس لـ«الوطن»: توقعات بانخفاض أسعار الأجبان بسبب قلة الطلب

رامز محفوظ

بين عضو الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان بدمشق أحمد السواس في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار الألبان والأجبان في حالة استقرار منذ أسبوعين والسبب الرئيسي لاستقرارها قلة الطلب عليها بسبب ضعف القوة الشرائية للمستهلك، متوقعاً أن تنخفض الأسعار خلال أسبوع.

وأضاف السواس: إنه نتيجة قلة الطلب على الأجبان والألبان انخفضت مبيعات حرفيي الألبان والأجبان خلال الأسبوعين الماضيين بنسبة تقارب ٥٠ بالمئة، مضيفاً إن المبيعات في أسوأ حالاتها خلال الفترة الحالية ولم يمر على حرفيي الألبان والأجبان سابقاً مثل المبيعات الحالية.

وأشار إلى أن تسعيرة الحليب تحدد من المعامل الكبرى المختصة بتصنيع الألبان والأجبان من دون أن يكون هناك اتفاق مع التموين بهذا الخصوص، مبيناً أن كلفة كيلو اللبنة البلدية بحدود ٢٧ ألف ليرة ومن المفترض أن يباع في السوق بسعر ٢٩ ألف ليرة كما أن كلفة كيلو الجبنة بحدود ٣٦ ألف ليرة ومن المفترض أن يباع بسعر ٣٩ ألف ليرة، وكلفة كيلو الحليب ٦٣٠٠ ليرة ويباع بحدود ٧٠٠٠ ليرة، مشيراً إلى أن أسعار مبيع اللبنة والجبنة والحليب تختلف بين سوق وآخر وهناك بعض المحال التجارية تبيع بأسعار مرتفعة.

وعن توزيع الغار الصناعي لحرفيي الألبان والأجبان قال السواس: إن الحرفيين يحصلون فقط على ٣٥ بالمئة من مخصصاتهم من المادة على عكس بقية القطاعات الأخرى التي تحصل على كامل مخصصاتها، لافتاً إلى أن تقدير حصة حرفيي الألبان والأجبان من الغار يتم من لجنة تقدير الاحتياجات التابعة لشركة محروقات التي تقوم بالكشف على حرفيي الألبان والأجبان وتقدر احتياجاتهم.

ولفت إلى أن رئاسة مجلس الوزراء أصدرت مؤخراً قراراً يقضي بحصول كل حرفي يمتلك قراراً صناعياً على المازوت بسعر ٨١٠٠ ليرة للبتر في حين الذي يمتلك سجلاً حرفياً يحصل على المازوت بالسعر المتداول ١٣ ألف ليرة، موضحاً أن نسبة الحرفيين الذين يمتلكون قراراً صناعياً قليلة جداً وعددهم لا يتجاوز أصابع اليد، في حين نسبة الحرفيين الذين يمتلكون سجلاً حرفياً كبيرة جداً، لافتاً إلى أن الجمعية الحرفية بدمشق رفعت كتاباً منذ أسبوع إلى الاتحاد العام للحرفيين من أجل مخاطبة المعنيين وتوحيد السعر بحيث يكون سعر مبيع الليتر للحرفي الذي يمتلك قراراً صناعياً والذي يمتلك سجلاً حرفياً ٨١٠٠ ليرة لكن لم يتم الرد على الكتاب لغاية تاريخه.

وبالنسبة لظاهرة ازدياد انتشار مبيع الألبان والأجبان المجهولة المصدر على الأرصفة والطرقات وفي مداخل الأسواق أوضح السواس أن هذه الألبان والأجبان غير خاضعة للرقابة الصحية والدليل أنهم أثناء جولة دوريات التموين يلوذون بالفرار، مشيراً إلى أن هذه الأنواع تباع بأسعار أقل من الأسعار المتداولة عند المحال التجارية بنسبة ٥٠ بالمئة ويدخل في صناعتها مادة النشاء التي تعتبر من المواد المضرة بالصحة وهذه المادة لا تستعمل أبداً عند صناعة الألبان والأجبان من الحرفيين.

وختم بالقول إن النسبة الأكبر من صادراتنا من الألبان والأجبان تذهب خلال الفترة الحالية إلى الإمارات والعراق في حين أن نسبة قليلة تذهب إلى السعودية والكويت.